مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9714

الأربعاء، 28 آب/أغسطس 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد كانو	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وبولندا والدانمرك ورومانيا ولاتفيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (*تكلم بالإنكليزية*): أحيت أوكرانيا الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لاستقلالها يوم السبت 24 آب/أغسطس. كما صادف هذا اليوم ذكرى سنوية حزينة لمرور عامين ونصف على الغزو الروسي واسع النطاق على أوكرانيا الذي شن في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبهذه المناسبة، نؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة الكامل بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

خلال الأشهر الثلاثين المنصرمة، شهد ملايين الأوكرانيين أهوالاً لا تحتمل من الموت والدمار والخراب. ووفقًا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، قُتل 662 11 مدنياً منذ 24 شباط/فبراير 2022، من بينهم 639 طفلًا، وأصيب 207 24 مدنيًا، من بينهم 577 1 طفلاً. وسجل شهر تموز/يوليه الجاري أعلى معدل للوفيات بين المدنيين في أوكرانيا خلال قرابة العامين الماضيين. فقد قُتل ما لا يقل عن 219 مدنيًا وأصيب 018 1 آخرون. ومع الأسف، تشهد تلك الأرقام تصاعداً مستمراً مع تواصل القصف اليومي بالصواريخ والقذائف والمسيرات على المدن والبلدات والقرى في جميع أنحاء أوكرانيا. في اليومين الماضيين، أفادت التقارير بأن مئات الصواريخ والمسيرات أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 11 شخصاً على الأقل وأصابت بنى الطاقة وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية في جميع أنحاء أوكرانيا. وأشارت التقارير إلى تضرر 15 مقاطعة وتأثرت 11 منشأة طاقة على الأقل. ويفاقم ذلك الدمار الهائل من صعوبة حصول ملايين الأشخاص على الطاقة والمياه التي شكلت مشقة أصلاً. قبل أيام قليلة، في 24 آب/أغسطس، وفي خضم تصاعد القتال في شرق أوكرانيا، ضرب صاروخ فندقاً في مقاطعة كراماتورسك بمنطقة دونيتسك في أوكرانيا. وقُتل أحد موظفي وكالة رويترز وأصيب أربعة صحفيين بجروح. وأفادت تقارير بهجمات مماثلة على الفنادق والمطاعم والأسواق ومناطق التسوق في المجتمعات المحلية في الخطوط الأمامية.

كما يساورنا القلق إزاء أثر انتشار القتال على السكان المدنيين على جانبي الحدود الأوكرانية الروسية، بما في ذلك في منطقتي سومي وخاركيف في أوكرانيا، وكذلك في مناطق كورسك وبيلغورود وبريانسك في الاتحاد الروسي. وفي أعقاب بدء التوغل الأوكراني في منطقة كورسك في 6 آب/أغسطس، أفاد مسؤولون روس محليون بمقتل 12 شخصًا على الأقل وإصابة 121 آخرين. ووفقًا للمسؤولين المحليين، تم إجلاء ما لا يقل عن 000 130 شخص من المنطقة. ولم تتلق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أي تقارير إضافية عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين أو أضرار ذات صلة، ولا يمكنها تأكيد تلك التقارير، حيث أنها لا تستطيع الوصول إلى الاتحاد الروسي والمناطق المتضررة من القتال. وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة مراراً، فإن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية غير مقبولة، بغض النظر عن مكان وقوعها. فهذه الهجمات محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب وقفها فوراً، ونحث جميع الأطراف على التصرف بمسؤولية وضمان حماية المدنيين.

ويساورنا القلق إزاء الحوادث المبلغ عنها بشأن المنشآت النووية في أوكرانيا وروسيا. وأبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب/أغسطس عن تدهور في حالة الأمان النووي في محطة زابوريجيا للطاقة النووية في أوكرانيا. وفي 17 آب/أغسطس، ضربت مسيرة الطريق المحيط بحدود الموقع. وفي 11 آب/أغسطس، اندلع حريق كبير في أحد أبراج التبريد أدى إلى حدوث أضرار جسيمة. كما أبلغ فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن نشاط عسكري مكثف منتظم بالقرب من المحطة، بما في ذلك أصوات انفجارات متكررة وأصوات إطلاق نار متواصل من الرشاشات الثقيلة والبنادق والمدفعية على مسافات متفاوتة من المحطة.

كما تتزايد المخاوف بشأن الأمان والأمن النوويين في منطقة كورسك في الاتحاد الروسي. في 22 آب/أغسطس أبلغ الاتحاد الروسي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعثور على بقايا مسيرة داخل محيط محطة كورسك للطاقة النووية. ونحن نرحب بزيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد غروسي إلى محطة كورسك للطاقة النووية أمس وبجهوده الشخصية لكفالة الأمن والأمان النوويين في روسيا وأوكرانيا. كما نشيد بالرصد المستمر للوكالة الدولية للطاقة الذرية للحالة في جميع المواقع النووية في أوكرانيا، بما في ذلك في أكبر محطة في أوروبا، في زابوريجيا. وما زلنا ندعو إلى أقصى درجات ضبط النفس واليقظة لتجنب وقوع حادث نووي قد تكون عواقبه كارثية على المنطقة والعالم.

بعد عقد من النزاع في شرق أوكرانيا واحتلال جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وبعد عامين ونصف العام من الحرب الشاملة، تستمر معاناة الشعب الأوكراني دون هوادة. تواجه النساء في أوكرانيا مخاطر خاصة. وهن يشكلن 56 في المائة من أصل 15 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ويساورنا القلق إزاء الزيادة المبلغ عنها بنسبة 40 في المائة في حالات العنف الجنساني. في مناطق خط المواجهة، لا سيما في شرقي وجنوبي أوكرانيا، دُمرت قرى وبلدات بأكملها جزئياً أو كلياً. ووفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فقد تضرر أو دُمر 546 مرفقاً طبياً و 306 1 مرافق تعليمية.

وكما ذكرنا في الإحاطات السابقة، فإن العمليات الإنسانية في بعض المناطق لا تتمكن من الوصول إلى المحتاجين. ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء 1.5 مليون شخص لا نستطيع الوصول إليهم في أجزاء من مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا التي يحتلها الاتحاد الروسي من أوكرانيا. وشأنهم شأن جميع الذين يعيشون على مقربة من خط الجبهة في أوكرانيا، فإنهم يحتاجون إلى الحصول العاجل على الرعاية الصحية والأدوية والغذاء ومياه الشرب النظيفة. ووفقاً للقانون الدولي الإنساني، من الضروري تيسير تقديم الإغاثة الإنسانية المحايدة لجميع المدنيين المحتاجين.

أدت الأعمال العدائية إلى نزوح الملايين من الأوكرانيين الذين لا يزالون بحاجة إلى دعمنا. فقد نزح ما يقرب من 3,7 مليون شخص داخل أوكرانيا، وتم تسجيل أكثر من 6,6 مليون لاجئ أوكراني على مستوى العالم. تهدف الأمم المتحدة هذا العام، بالتعاون مع شركائنا، إلى الوصول إلى 8,5 مليون شخص بمساعدات منقذة للحياة، بما في ذلك من خلال خطة الاستجابة لفصل الشتاء. وحتى الآن، قدمت الجهات المانحة 41 في المائة من مبلغ 3,1 بليون دولار المطلوب في إطار خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، ونشكرهم على مساهماتهم السخية. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تتفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية بالفعل، حيث لا تظهر أي علامات على تراجع الأعمال العدائية مع اقتراب فصل الشتاء.

ونرحب بعمليات تبادل أسرى الحرب التي جرت مؤخراً بتيسير من الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، ونشجع الأطراف على تكثيف جهودها لإعادة جميع أسرى الحرب إلى ديارهم. بيد أننا نشعر بقلق بالغ إزاء معاملة أسرى الحرب الذين يحتجزهم الاتحاد الروسي. وقد أفادت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أن أسرى الحرب يتعرضون لتعذيب منتظم لفترات طويلة ولظروف اعتقال قاسية وعنف جنسي متكرر. يجب معاملة أسرى الحرب وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ولا يمكننا أن نسمح بأن يصبح الدمار المروع لهذه الحرب أمراً طبيعياً. ومن الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتحدث

بصوت واحد لضمان حماية المدنيين وتكثيف جهودنا العاجلة لتحقيق السلام. في الشهر المقبل، سيجتمع قادة العالم في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لصياغة إجماع دولي جديد حول كيفية تقديم حاضر أفضل وصون المستقبل. ونأمل أن يساعد مؤتمر القمة في تعزيز التعاون العالمي في وقت تشتد فيه الحاجة إليه. ونأمل أن تقربنا تلك الجهود أيضاً من إرساء أسس سلام عادل ودائم وشامل في أوكرانيا، بما يتماشى مع الميثاق والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود الهادفة من أجل تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته. وأعتقد أن من المفيد أن يستمع المجلس إلى آخر المستجدات بشأن الحرب التقليدية الأوسع نطاقاً التي شهدها العالم منذ عقود.

تم تذكيرنا في اليومين الماضيين بشراسة هذه الحرب، حيث شنت روسيا واحدة من أكبر الضربات المشتركة التي شهدناها منذ بدايتها. فقد ضربت حوالي 300 طائرة مسيّرة وصواريخ ما يقرب من 300 مبنى سكني وبنية تحتية للطاقة في جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك محطة للطاقة الكهرمائية في منطقة كييف. إن هذه الضربات المتواصلة بلا هوادة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية هي انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف على الفور. ولا توجد دلائل على أن حدة القتال آخذة في الانخفاض – بل على العكس من ذلك. وكما قال الأمين العام المساعد ينتشا، فقد سجلت الأمم المتحدة أكثر من 200 1 إصابة في صفوف المدنيين في شهر تموز/يوليه وحده، مما يجعله الشهر الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين منذ عامين تقريباً.

يقودني ذلك إلى نقطتي الأولى. إن الحجم الهائل من الأرواح البشرية التي أزهقت بسبب الحرب التي حرضت عليها روسيا لا يُحتمل ويدفعنا إلى السعي من أجل السلام – سلام عادل ودائم لأوكرانيا وشعبها. ومع مرور عامين ونصف العام على بدء الحرب، فقد حان الوقت لبدء عملية السلام. ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون مشاركة جميع الأطراف والحوار بينهم. وفي هذا الصدد، نأمل في أن يبدي الاتحاد الروسي رغبة حقيقية في إنهاء الحرب والدخول في مفاوضات بحسن نية، على أساس المعايير الدولية ومع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، مع استمرار احتدام الحرب، تزداد المخاطر. ويتضح ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بسلامة وأمن محطات الطاقة النووية في المنطقة. في غضون شهر واحد في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، شهدنا حريقاً في أحد أبراج التبريد، وانقطاعاً في التيار الكهربائي، وضربة بطائرة مسيّرة في المنطقة المتاخمة للمحطة. إن الوضع خطير وسيصبح فاجعاً إذا لم يتم احترام الركائز السبع التي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين والمبادئ الأساسية الخمسة لحماية محطة زابوريجيا. لا ينطبق ذلك على محطات الطاقة النووية الموجودة على الأراضي الأوكرانية المعترف بها دولياً وحسب، بل أيضاً على المحطات الأخرى من هذا القبيل والمرافق النووية المدنية المتضررة من النزاع المسلح. لذلك ترحب سلوفينيا بأنشطة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد غروسي في هذا الصدد وتؤيدها بالكامل. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي للمجلس أن يتناول أهمية منع المرافق النووية المدنية من أن تصبح أهدافاً أو أعياناً للنزاع المسلح. يمكن أن يؤدي أي هجوم على منشأة نووية مدنية أو منع تشغيلها الطبيعي إلى كارثة إنسانية وبيئية لا يمكن تصورها على المدى الطويل. ونحن مستعدون للمشاركة من أجل منع ذلك.

إنه لأمر مدمر أن نرى الحرب تتوسع من حيث الأراضي التي تجتاحها والدمار الذي تسببه. غير أن ذلك لا يُعفي المجلس من واجبه في ضمان السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في أوكرانيا. لن تتوقف سلوفينيا في مساعيها لبناء الثقة من أجل تأمين مستقبل الأوكرانيين – والروس كذلك – بسلام عادل ودائم.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

في 24 آب/أغسطس 1991، أعلنت أوكرانيا استقلالها عن الاتحاد السوفيتي. شنت روسيا قبل عامين ونصف غزوًا شاملًا غير مبرر على أوكرانيا، واليوم تواصل اعتداء دام عقدًا من الزمن على استقلال أوكرانيا. ولأوكرانيا حق أصيل في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ضد العدوان الروسي. وذلك الحق منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ويقاتل الشعب الأوكراني متحديا محاولة الكرملين إعادة رسم حدود أوكرانيا بالقوة. إنه يقاتل ببسالة وبطولة، على الرغم من أن روسيا تواصل ضرب البنية التحتية الحيوية لأوكرانيا بوحشية، كما فعلت خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي حيث شنت أكبر هجوم جوي لها منذ بدء الحرب، وابل من مئات القذائف والطائرات المسيرة ما أسفر عن مقتل أكثر من عشرة مدنيين وإلحاق أضرار بمنشآت الطاقة.

وفي تموز/يوليه، ضربت روسيا مستشفى أوخماتديت للأطفال في أوكرانيا. وقد رحلت روسيا وهجرت قسراً – في حرب بوتين الاختيارية – آلاف المدنيين، بمن فيهم أطفال، وتسببت في فرار 6.4 ملايين لاجئ من البلد، وتشريد 3.5 ملايين آخرين داخلياً. ولا يوجد مبرر لتلك الأفعال.

واليوم، يعرض الكرملين محطة زابوريجيا للطاقة النووية للخطر. إننا ندعو روسيا إلى الاستجابة لمطلب 100 من رصيفاتها أعضاء الجمعية العامة وإعادة السيطرة على المحطة إلى السلطات الأوكرانية الشرعية المختصة.

فلا يمكن لروسيا إخضاع أوكرانيا ولن تفعل ذلك. وستستمر الولايات المتحدة في التمسك بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ودعم أوكرانيا ضد العدوان الروسي، حيث تحافظ أوكرانيا على استقلالها. وقد أحرزت أوكرانيا والولايات المتحدة تقدمًا ملموسًا بتوقيع اتفاق أمني ثنائي تاريخي في حزيران/يونيه. لكننا لسنا وحدنا. فمن خلال اتفاق أوكرانيا، تعهد 32 من حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي وشركائها بدعم الاحتياجات الأمنية الفورية لأوكرانيا والحفاظ على قدرة أوكرانيا الدفاعية والردعية طويلة الأجل.

إن يوم استقلال أوكرانيا بمثابة تذكير بما هو على المحك: المبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية. والتزامنا بتلك المبادئ، مثل التزامنا تجاه أوكرانيا، لن يتزعزع. فستقف الولايات المتحدة إلى جانب أوكرانيا في سعيها إلى تحقيق سلام عادل ودائم يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وعندما يأتي قادة العالم إلى نيويورك الشهر المقبل لإعادة تأكيد التزامهم بميثاق الأمم المتحدة، فإنهم سيؤكدون أيضًا دعمهم لمبدأ أساسي: لا يمكن لروسيا إعادة رسم حدود أوكرانيا بالقوة.

وتدعو الولايات المتحدة روسيا مرة أخرى إلى وقف هجماتها التي لا هوادة فيها على أوكرانيا وسحب قواتها على الفور من الأراضي الأوكرانية. ونأمل أن يتمكن الأوكرانيون في العام المقبل من الاحتفال باستقلالهم في سلام.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الولايات المتحدة وسلوفينيا على طلبهما عقد هذه الجلسة، وسيراليون على تنظيمها. كذلك أشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة.

أولاً وقبل كل شيء، نشارك المجتمع العالمي في تهنئة جميع الأوكرانيين بالذكرى الثالثة والثلاثين لاستقلالهم في 24 آب/أغسطس. ما فتئت أوكرانيا تناضل باستماتة من أجل استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها – وهي مبادئ منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن لأحد أن يقوضها.

ويساورنا القلق إزاء استخدام عبارة تبدو محايدة – ما يسمى بالحرب في أوكرانيا – لصرف الانتباه عن الطبيعة الحقيقية للحالة. ولأوضح الأمر: هذه الحرب العدوانية من غير سابق استفزاز ضد أوكرانيا أشعلتها روسيا. تلك الحقيقة لم تتغير، كما اعترفت بذلك بوضوح الأغلبية الساحقة من الجمعية العامة. إننا نعرب عن احترامنا العميق وتضامننا القوي مع الشعب الأوكراني الذي يدافع عن بلده منذ أكثر من عامين ونصف العام. وقد كان دعمنا ثابتاً منذ البداية.

وبالإضافة إلى انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، تواصل روسيا تجاهل اتفاقيات جنيف. وأود أن أتوقف لحظة للتفكر فيما سببه العدوان الروسي في أوكرانيا. فكما سمعنا من الإحاطة اليوم، سقط عدد لا يحصى من الضحايا المدنيين. وتمزقت أسر بسبب عمليات الترحيل القسري للأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال. ودمر عدد لا يحصى من منشآت البنية التحتية المدنية الحيوية، مثل محطات الطاقة والسدود. ويشكل الاستمرار في احتلال أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا خطر وقوع كارثة نووية. وقد كانت الأضرار الكلية واسعة النطاق بحيث لا يمكن إحصاؤها بالكامل. وتواصل روسيا، على الرغم من كونها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن، انتهاك قرارات المجلس ذات الصلة التي وافقت عليها، بما في ذلك استيراد قذائف من كوريا الشمالية لاستخدامها في أوكرانيا.

فيجب أن يبقى المجتمع الدولي متحداً على المبادئ الأساسية. وقد أعدنا تأكيد التزامنا بالنظام الدولي القائم على سيادة القانون. وعززنا تضامننا على أساس القيم المشتركة، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية، فضلاً عن حقوق الإنسان وكرامته. ومن أجل منع أي محاولات مستقبلية لتغيير الوضع القائم بالقوة في أي مكان في العالم، فإننا نؤكد مرة أخرى أن أوكرانيا يجب أن تخرج ظافرة وأن السلام في أوكرانيا يجب أن يستند إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونظل نطالب بانسحاب روسيا الفوري والكامل وغير المشروط من أوكرانيا. ونكرر موقفنا الثابت بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة ونحث روسيا على أن تحذو ذات الحذو.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام المساعد ينتشا، على إحاطته. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في جلسة اليوم.

كان يوم استقلال أوكرانيا في 24 آب/أغسطس. وكان من المفترض أن يكون يومًا للاحتفال بالسيادة الوطنية والوحدة الوطنية، لكن للأسف لا يزال الأوكرانيون يعانون من النزاع الدائر الذي استمر بالفعل عامين ونصف العام. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا تصعيدًا كبيراً على طول جبهات القتال. وقد أعقب العملية العسكرية الأوكرانية داخل الأراضي الروسية تكثيف روسيا الأعمال العدائية، متسببة في ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، والإخلاء الإلزامي للمناطق المتضررة وتجدد تدمير البنية التحتية المدنية الحيوية. وتستمر الهجمات الروسية، بما في ذلك الهجوم الخسيس واسع النطاق الذي شنته روسيا يوم الاثنين، والذي شمل مئات الصواريخ والطائرات المسيرة، في تهديد جميع الأوكرانيين وإغراقهم في الظلام، مع اقتراب فصل الشتاء الثالث منذ بدء الحرب.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على عدة نقاط.

أولاً، يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الخطيرة المستمر لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية، بعد تزايد الأنشطة العسكرية في محيطها. وتشارك جمهورية كوريا، بوصفها بلدا يشغل 26 مفاعلاً نووياً على أراضيه واستضاف مؤتمر قمة الأمن النووي الثاني في عام 2012، في الدعوات إلى وقف جميع الأعمال التصعيدية التي تنطوي على خطر وقوع كارثة نووية. ويجب على جميع الأطراف التعاون بإخلاص مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل منع وقوع ذلك الحادث. إننا نقدر جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ بدء الحرب لضمان السلامة والأمن النوويين في المنطقة. كما إننا نراقب عن كثب نتيجة زيارة المدير العام للوكالة إلى محطة كورسك للطاقة النووية في روسيا.

ثانياً، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف، فإننا نأسف لاستمرار تجاهل تلك الالتزامات العالمية التاريخية لحماية ضحايا الحرب بشكل صارخ في أوكرانيا. وتشكل الهجمات العشوائية ضد المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة، انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني ويجب إدانتها بشكل لا لبس فيه. كما يجب أن تتوقف إساءة معاملة أسرى الحرب والمعتقلين. وفي نهاية المطاف، يجب محاسبة الذين ارتكبوا جرائم حرب وفظائع في أوكرانيا.

ثالثا، نؤيد الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء الحرب تمشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مؤكدين على

سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وحتى في خضم القتال العنيف الدائر في الميدان، لا يمكننا أن نفقد الأمل في الدبلوماسية. وفي الوقت نفسه، كما يعلم الجميع في القاعة، يوجد مسار بسيط وأقصر، وهو سحب روسيا لقواتها من أراضي أوكرانيا.

ونلاحظ بقلق بالغ إعلان السلطات الأوكرانية أن روسيا استخدمت مرة أخرى قذائف تسيارية زودتها بها كوريا الشمالية لضرب أوكرانيا في 31 تموز/يوليه و 11 آب/أغسطس. ولا يمكن لروسيا أن تخفي شراءها غير القانوني لأسلحة كوريا الشمالية واستخدامها ضد أوكرانيا، مما ينتهك قرارات متعددة لمجلس الأمن. ونحث روسيا بقوة مرة أخرى على الوفاء بمسؤوليتها الرسمية، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، بوقف معاملاتها العسكرية غير القانونية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندين أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتواطئها في الغزو الروسي غير المشروع وإطالة أمد الحرب في أوكرانيا وتهديدها للسلام والأمن الدوليين في المناطق الأوسع، بما فيها أوروبا وشرق آسيا.

ختاماً، ستدعم جمهورية كوريا أوكرانيا حتى تحقق سلاما عادلا ودائما على أراضيها، استنادا إلى مبادرتنا الثنائية للسلام والتضامن مع أوكرانيا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في منتصف شهر آب/أغسطس، بدأ المراسلون المعتمدون لدى الأمم المتحدة يسألوننا عن سبب عدم استعجال الأعضاء الغربيين في مجلس الأمن لعقد جلسة بشأن الحالة في أوكرانيا هذا الشهر. وتساءلوا عما إذا كان السبب في ذلك أن الولايات المتحدة وحلفاءها قرروا التخلي عن ممارستهم المتمثلة في إبقاء المسألة الأوكرانية على جدول أعمال مجلس الأمن بشكل مصطنع بغض النظر عن الضرورة الحقيقية لمناقشتها في المجلس؟ ولم نتمكن، بالطبع، من الإجابة نيابة عن زملائنا الغربيين، رغم أن لدينا بعض الأفكار عن سبب ذلك.

إن مغامرة كورسك، كما أطلق الأوكرانيون أنفسهم على الهجوم المتهور الذي شنه نظام زيلينسكي على المنطقة الحدودية الروسية المسالمة في آب/أغسطس، قد جعلت أتباعهم الأوكرانيين يظهرون بمظهر غير مناسب بالمرة. ولم يستطع زملاؤنا الغربيون ببساطة تجاهل الأدلة الوفيرة التي تبين أن القوميين الأوكرانيين في منطقة كورسك كانوا يعدمون المدنيين الذين يحاولون الفرار من منطقة الأعمال العدائية، بما في ذلك النساء الحوامل؛ ويقصفون السيارات المدنية؛ ويطلقون الطائرات المسيرة على سيارات الإسعاف والصحفيين والمتطوعين الذين يحاولون إنقاذ الناس من الجلادين الأوكرانيين؛ وينهبون باقتدار القرى والمحلات الروسية وينشرون كل ذلك على الإنترنت. كما قصفوا ودمروا الأعيان المدنية، بما فيها المباني السكنية والمدارس والمستشفيات، واعتدوا على المدنيين المسالمين وأخذوهم كرهائن، كل ذلك وهم يستخدمون أدوات ورموزاً نازية بشكل واضح. وعرضنا بعض الأدلة على هذه الجرائم بالفيديو خلال الاجتماع المعقود بصيغة آريا في 13 آب/أغسطس. ومنذ ذلك الحين، ازداد عدد الجرائم، وهي تحدث في منطقة لا توجد فيها منشآت عسكرية ويقطنها في الغالب سكان مسالمون من النساء والأطفال وكبار السن.

وعلاوة على ذلك، ظهرت أدلة دامغة على أن نظام كييف قد قصف محطة كورسك للطاقة النووية عمدا وأنه كان يعتزم الاستيلاء على المحطة خلال عمليته العسكرية. ويمكن أن يتسبب التهور من هذا القبيل في حادث نووي تكون له عواقب مأساوية على قارة أوروبا بأكملها، وهو أفضل رد على أولئك الذين حاولوا ويحاولون تجاهل هجوم نظام كييف على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. وهذا هو ما يؤدي إليه موقف الأعضاء الغربيين في المجلس الذي ينم عن انعدام المبادئ والشبيه بموقف النعامة. إن هذا النوع من التباهي بالوحشية غير مريح حتى بالنسبة لواشنطن ولندن وبروكسل، التي منحت النازيين في كييف في عام 2014 تفويضاً مطلقاً لارتكاب أي جريمة. ومن الواضح أيضاً أن الرعاة الغربيين لنظام كييف يشعرون بالحرج لأنه خلال الهجوم على منطقة كورسك، لم يكلف نظام كييف نفسه حتى عناء إخفاء وجهه الحقيقي، الأمر الذي أصاب الكثيرين في العالم بصدمة.

ومن الواضح أن هذه ليست أفضل الظروف لعقد جلسة لمجلس الأمن. ولهذا السبب، انتظر زملاؤنا الغربيون حتى نهاية الشهر

وطلبوا عقد الجلسة في اللحظة الأخيرة على أمل أن يصبح تفكير زعيم نظام كييف أوضح بحلول هذا الوقت وأن تتمخض على الأقل بعض النتائج الإيجابية عن قراره المتهور والذي ينطوي على مجازفة بالنسبة لأوكرانيا.

غير أن الأساس المنطقي وراء المغامرة الانتحارية للرئيس الأوكراني الذي تجاوز موعد انتهاء صلاحيته في كورسك لم يتضح على الإطلاق والنتائج أسوأ. فالواقع أن أوكرانيا تكبدت خسائر فادحة في الأفراد العسكريين والعتاد الغربي، لكنها لسبب ما تسيطر على بضع قرى في منطقة كورسك. ولهذا الغرض، فإنها تحول احتياطياتها الشحيحة، بما في ذلك الاحتياطيات التي أخذتها من الشرق، حيث تنهار الجبهة الأوكرانية الآن بسبب هذا الخطأ الاستراتيجي الجسيم. وتتسارع وتيرة تقدم القوات الروسية بشكل كبير، حيث يجري تحرير المزيد والمزيد من المستوطنات في دونباس كل يوم. وفي الأيام الأخيرة وحدها، حررنا تيموفيفكا، ونوفوسيليفكا، وبيرشا، وفيسيلي، وليسيشني، وإيفانيفكا، وسيرهيفكا، وسفيريدونيفكا، وسفيريديفكا، وجيلان، وميجوفي، وزاليزني، وكوميشيفكا، وأورليفكا، وكوستيانتينيفكا، ونوفوهروديفكا، وكالينوف، وميمريك. وحررنا مؤخراً قرية نوفهوروديسك، التي أُطلق عليها اسم نيويورك لمدة ثلاث سنوات تحت حكم سلطات "الميدان". وقد دخلت وحداتنا نقاطاً ذات أهمية استراتيجية مثل سيليدوف وتوريتسك، التي ستصبح قريبا دزيرجينسك، وكذلك كارليفكا، وهي تقترب من أهم مركز للنقل والخدمات اللوجستية في بوكروفسك التي ستصبح قريبا كراسنوارميسك من جديد. وزادت مساحة الأراضي المحررة في المتوسط يوميا بأكثر من الضعف في شهر آب/أغسطس مقارنة بشهر تموز/يوليه لتصل إلى 11,2 كيلومتر مربع. وارتفع هذا الرقم في الأيام الأخيرة إلى ما يقرب من 30 كيلومترا مربعا.

ومن المهم، في الوقت نفسه، أن ندرك أنه نظراً لافتقار القوات المسلحة الأوكرانية إلى احتياطيات يمكن استخدامها في منطقة كورسك، تحرر القوات الروسية الآن آخر المعاقل التي كانت القوات المسلحة الأوكرانية قد حصنتها وكانت تسيطر عليها منذ عام 2014، وهذا ليس سوى البداية. وسيتعين على أوكرانيا أن تدفع ثمن مغامرة كورسك بالكامل. وبالتالي، ندرك أن المتآمرين الغربيين المتواطئين مع نظام زيلينسكي طلبوا عقد جلسة اليوم بقلب مثقل.

ويجب أيضا على الولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها أن تضع في اعتبارها أن القوات المسلحة الأوكرانية تقاتل في منطقة كورسك بأسلحة غربية – فلم تعد لديها أسلحة تملكها. وهي تستخدم دبابات ألمانية وأمريكية وتفقدها وتقصف المدن الآمنة بمدفعية وراجمات صواريخ غربية. وعلاوة على ذلك، يوجد مرتزقة ومستشارون غربيون يقاتلون ويموتون في غابات وحقول منطقة كورسك – ولولا وجودهم لما أمكن للقوات المسلحة الأوكرانية فعل شيء. ويعني ذلك أن تواطؤ البلدان الغربية في جرائم نظام كييف أصبح أوضح للجميع. وسنناقش هذا الموضوع بالتفصيل يوم 30 آب/أغسطس في الجلسة المتعلقة بإمدادات الأسلحة الغربية لأوكرانيا.

لذلك، من السذاجة أن نتوقع من الولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي إجراء تقييم موضوعي أو حتى إنساني من أي نوع لما يقوم به القتلة والإرهابيون واللصوص الأوكرانيون. وفي هذا الصدد، احتج زملاؤنا الغربيون بالشعار البالي المتمثل في حق كييف في الدفاع عن النفس والحماية من العدوان الروسي. وسمعنا هذه الكلمات اليوم في هذه القاعة، وبدت غير صحيحة بالمرة. وأعتقد أننا سنواصل سماعها.

فقد ذكر ممثل الولايات المتحدة في هذه القاعة هذا الصباح أنه:

> "[ف]لا يمكن لأي عضو في المجلس، يواجه منظمة إرهابية وحشية على حدوده، أن يتغاضى عن الهجمات اليومية ونزوح عشرات الآلاف من أبناء شعبه." (S/PV.9712، صفحة 3)

وهذا الموقف من الولايات المتحدة مخصص حصراً لإسرائيل؛ وعندما يتعلق الأمر بالجرائم المرتكبة ضد روسيا والروس، فلا تولي واشنطن أي اهتمام لذلك.

وأسفرت مغامرة كورسك المتهورة، التي أقدم عليها الرئيس الأوكراني، عن نتيجة أخرى. فكما يتذكر أعضاء المجلس، طرح الرئيس

الروسي في حزيران/يونيه اقتراحاً للسلام بشأن أوكرانيا يراعي الحالة الحقيقية على الجبهة ويأخذ بعين الاعتبار نشأة الأزمة الأوكرانية. وبعد مرور بعض الوقت على ذلك، أصبح خطاب زعماء كييف أكثر حباً للسلام وسارع العديد من زملائنا من بلدان الجنوب إلى استنتاج أننا على وشك البدء في مفاوضات السلام. ولم يضع هؤلاء الزملاء الذين فكروا بهذه الطريقة في الاعتبار أن نظام كييف لا يمكنه إبرام اتفاق من أي نوع. واتضح هذا العجز في حالة اتفاقات مينسك ومشروع اتفاق السلام الموقع بالأحرف الأولى في إسطنبول عام 2022. وفي هذه المرة، خدع نظام كييف مرة أخرى كل من حاول مناقشة السلام معه وقرر في نهاية المطاف تصعيد الحالة بمهاجمة منطقة كورسك، وبالتالي أزال أي شك بشأن الحالة. وآمل ألا يكون لدى أحد أوهام بشأن ذلك الآن. فلم تكن لدينا أي أوهام، وبالتالي سنواصل تنفيذ أهداف عمليتنا العسكرية الخاصة لإرساء السلام في أوكرانيا، الأمر الذي لا يهتم به نظام زيلينسكي على الإطلاق.

ختاماً، أود أن أحث جميع الدول الأعضاء التي تحاول واشنطن وحلفاؤها جاهدين الآن استدراجها إلى ألعابهم الجيوسياسية – من خلال رشوة النخب وتأليبها على جيرانها وغيرهم من الجهات الفاعلة المؤثرة في العالم – أن ينظروا إلى مثال أوكرانيا الذي لا تحسد عليه، حيث سيفهمون ما يمكن أن ينجم عن ذلك. فبعد أن كانت واحدة من أغنى جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفياتي، وتتمتع بإمكانات صناعية مثيرة للإعجاب، أصبحت بين عشية وضحاها واحدة من أفقر دول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وقد دُمّر اقتصادها وصناعاتها، وبيعت أراضيها للشركات الغربية الجشعة، وأصبحت ساحة اختبار للمختبرات البيولوجية الأمريكية ومؤخراً لاختبار الأسلحة الغربية الجديدة واستخدام الأسلحة القديمة كذلك.

وأدى إدخال ما يسمى بـ ”الديمقراطية“ على النمط الغربي إلى انعدام تام لحرية التعبير – ومؤخراً حرية الدين – بالإضافة إلى آلاف السجناء السياسيين وتأسيس ديكتاتورية في ظل حكم رئيس لم يتخلف فحسب عن الوفاء بأي من وعوده بالسلام قبل انتخابه، بل قاد بلده إلى حرب انتحارية مع روسيا بسبب المصالح الجيوسياسية الغربية التي تؤدي فيها أوكرانيا دور شركة عسكرية خاصة. ونتيجة لذلك، استخف زعيم المجلس العسكري في كييف أيضاً بدستور بلده وداس عليه برفضه إجراء الانتخابات، وهو اليوم يلقي بمئات الآلاف من مواطنيه في مفرمة اللحم بشكل عبثي لمجرد البقاء في السلطة.

وهذه هي النتيجة المحبطة حقاً التي حققتها أوكرانيا في الذكرى الثالثة والثلاثين لاستقلالها. هذا هو ثمن الهفوات والأخطاء الفادحة التي ارتكبتها القيادة الأوكرانية لإرضاء الغرب. وفي اعترافٍ واضح بذلك، قررت الدول الغربية في ذلك اليوم من هذا العام التخلي حتى عن أي إجراءات لدعم أوكرانيا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، على عكس السنوات السابقة. وبدلاً من ذلك، فضّل رعاة نظام كييف الغربيون قضاء وقت مريح في جنيف، ومناقشة الذكرى السنوية للقانون الدولي الإنساني الذي كان يتعرض في تلك اللحظة بالذات لانتهاك صارخ من قبل أتباعهم الأوكرانيين في منطقة كورسك. وأود الاعتقاد بأن المأساة الأوكرانية الدامية التي أثارتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو ستكون بمثابة درس لكل من قد يجد نفسه في وضع مماثل.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على المعلومات المحدثة التي قدمها، وأرحب بمشاركة ممثلي أوكرانيا والاتحاد الأوروبي ورومانيا والدانمرك وبولندا ولاتفيا في جلسة اليوم.

في حين انعقدت هذه الجلسة لمناقشة الحالة السياسية والأمنية في أوكرانيا، لا يفوتنا أن نتحدث في البداية عن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي – وهي انتهاكات لا تزال تجلب الموت والدمار للمدنيين من كلا الجانبين مع انتشار الحرب بعيداً عن خطوط المواجهة يوماً بعد يوم. وما زلنا نتلقى كل شهر تقارير مقلقة عن سقوط ضحايا مدنيين، معظمهم في أوكرانيا. وما فتئ أكثر من 000 34 من المدنيين – رجالاً ونساءً وأطفالاً – يتحملون منذ شباط/فبراير 2022 وطأة آلاف الهجمات. وكما ذكّرنا السيد ينتشا، فقد كان شهر تموز/يوليه الشهر الأكثر دموية في أوكرانيا.

ونأسف لاستمرار الهجمات على المدنيين وعلى الأعيان المدنية، بالرغم من النداءات العديدة التي وجهها مجلس الأمن والجمعية العامة

للالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. ونطالب بالوقف الفوري لجميع الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية وندعو طرفي النزاع إلى الامتناع عن شن مثل هذه الهجمات العشوائية وغير المتناسبة. ونشدد أيضاً على ضرورة مساءلة المسؤولين عن جميع تلك الانتهاكات. علاوة على ذلك، تطالب غيانا الطرفين المتنازعين بالحرص الدائم على حماية المدنيين والأعيان المدنية من الأذى واتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من خطر إصابة المدنيين ووفياتهم، وكذلك بالنسبة للأضرار التي تلحق بالممتلكات المدنية. فلا يمكن السماح باستمرار الوضع الراهن. ويقع على عاتق كل دولة عضو التزام بالتقيد بميثاق الأمم المتحدة وبالمجموعة الأوسع من نصوص القانون الدولي.

ومع كل حياة تُزهق وكل عائلة تتمزق وكل منزل يتعرض للقصف، ينتشر الغضب والكراهية وتتضاءل احتمالات السلام. لذلك، تشدد غيانا على الحاجة الملحة لحل هذا النزاع بالوسائل السلمية. فإطالته لن تؤدي إلا إلى تفاقم المخاطر والعواقب بالنسبة لجميع المعنيين وإلى زيادة تهديد السلام والأمن الدوليين. وكما قلتُ سابقاً، لا يمكن الاستمرار في التضحية بأرواح الأبرياء على مذبح استراتيجية حافة الهاوية السياسية. يجب أن نختار السلام. لذا نكرر دعوتنا للطرفين بالالتزام بعملية سياسية ودبلوماسية جادة تهدف إلى إنهاء النزاع. ونحثهما على العمل بحسن نية لإنهاء معاناة الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين دفعوا بالفعل ثمناً باهظاً جداً.

وكما سمعنا للتو من السيد ينتشا، فإن الحالة الإنسانية في أوكرانيا مزرية، وستزداد سوءاً مع اقتراب فصل الشتاء. وتحثّ غيانا المجتمع الدولي على إيلاء المزيد من الاهتمام لمحنة 14,6 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في أوكرانيا، وعلى زيادة الدعم لخطة الاستجابة والاحتياجات الإنسانية. وندعو إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي لضحايا الحرب، بما في ذلك الدعم الطبي والنفسي والقانوني، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والناجين من العنف الجنسي. ونشدد أيضاً على ضرورة إتاحة الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الأراضي المحتلة، وندعو الاتحاد الروسي إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان المحتاجين في تلك الأراضي. وتدعو غيانا أيضاً الاتحاد الروسي إلى سحب قواته العسكرية فوراً من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً.

وفي الختام، ستواصل غيانا دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق نهاية سلمية ومستدامة للحرب.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته.

لقد مر عامان ونصف العام منذ تصاعد الأزمة الأوكرانية بالكامل في شباط/فبراير 2022. وشهدنا في تلك الفترة قتالاً طويل الأمد على الأرض وأزمة إنسانية متفاقمة وتداعيات غير مباشرة متغيرة باستمرار. وذلك أمر مأساوي ومثير للقلق. لقد اتخذت الحرب منحى جديداً منذ بداية هذا الشهر، حيث دخل طرفا النزاع في جولة جديدة من القتال العنيف، مما أدى إلى وقوع إصابات فادحة والإضرار بالبنية التحتية. ولن تجلب إطالة أمد الحرب إلى ما لا نهاية سوى المزيد من الأذى والضرر وستكون النتيجة خسارة الطرفين في النهاية، مما يجعل العالم المضطرب بالفعل أقل قابلية للتنبؤ.

وفي ضوء الوضع المتزايد الخطورة والتعقيد، شددت الصين في مناسبات عديدة على أن الأولوية الحالية لجميع الأطراف ينبغي أن تكون اتباع المبادئ الثلاثة المتمثلة في الامتناع عن توسيع ساحة المعركة أو تصعيد القتال أو تأجيج النيران، بغية تحقيق التهدئة في أقرب وقت ممكن. وقد رحبنا بالجولة الجديدة من تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا في إطار المساعي الحميدة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ونجدد دعوتنا للطرفين إلى التزام الهدوء وضبط النفس والالتزام بالقانون الدولي الإنساني بجدية والامتناع عن مهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية ومحطات الطاقة النووية أو غيرها من المنشآت النووية التي تستخدم لأغراض سلمية. وندعو جميع أطراف النزاع إلى إظهار الإرادة السياسية والسعي لتحقيق التقارب والتوقف عن القتال والشروع في محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. وندعو المجتمع الدولي إلى الحفاظ على موقف موضوعي ومحايد وتهيئة الظروف المواتية وتقديم الدعم الملموس لتحقيق هذه الغاية.

وعلى الرغم من التقلبات والمنعطفات على الطريق نحو السلام، ما فتئت الصين ملتزمة بالعمل من أجل تحقيق السلام وتشجيع المحادثات. وستواصل الصين المساهمة ما دامت قادرة على المساعدة في التخفيف من حدة الوضع وتيسير المفاوضات. وقد زار الممثل الخاص للحكومة الصينية المعني بالشؤون الأوراسية مؤخراً البرازيل وجنوب أفريقيا وإندونيسيا في جولة رابعة من الدبلوماسية المكوكية بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية. وخلال تبادل وجهات النظر، أثنى جميع الأطراف بشدة على توافق الآراء المكون من ست نقاط الذي اقترحته الصين والبرازيل بشأن مسألة أوكرانيا. وأعربوا جميعًا عن قلقهم من تصعيد النزاع، ودعوا بالإجماع إلى التعجيل ببدء محادثات السلام. وإن الصين على استعداد لمواصلة اتصالاتها الوثيقة مع بلدان الجنوب والبلدان المعنية الأخرى وبذل جهود حثيثة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن الصين فيما يتعلق قضية أوكرانيا ما فتئت تؤكد على ضرورة احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، والتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، فضلا عن دعم جميع الجهود المؤدية إلى حل الأزمة سلميا. واستنادًا إلى هذه "الضرورات" الأربع، ستواصل الصين العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته المفصلة.

إننا الآن في مرحلة حرجة، حيث أدت التطورات الأخيرة إلى تفاقم التوترات وانعدام الأمن في المنطقة. وتصعيد الأعمال العدائية لا يستمر في إزهاق أرواح الأبرياء فحسب، بل يفاقم الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، حيث يحتاج أكثر من 14 مليون شخص، من بينهم 3,2 مليون طفل، إلى المساعدة العاجلة.

وترفض إكوادور أي عمل قد يفاقم العنف ويسبب المزيد من المعاناة للسكان المدنيين. فالهجمات المتعمدة على المدنيين والأهداف المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والمرافق الإنسانية، انتهاكات صارخة للقانون الدولي ويجب أن تتوقف فوراً. وحماية المدنيين – بمعناها الواسع – يجب أن توجه أي استجابة في سياق هذا النزاع، لضمان الحفاظ على حرمة القانون الدولي الإنساني. فحتى في أوقات الحرب هناك قواعد إلزامية.

وبالمثل، فإن السلامة النووية مسألة تستدعي منا أقصى درجات الاهتمام. وأي نشاط يعرّض للخطر سلامة المنشآت النووية في روسيا أو أوكرانيا عمل غير مقبول. وأكرر دعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الامتثال للأركان السبعة التي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين أثناء النزاع المسلح والمبادئ الخمسة الملموسة، التي وضعت لحماية محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء ولكنها تنطبق على أي محطة للطاقة النووية. ولا بد من احترام هذه المبادئ من أجل منع وقوع كارثة إنسانية وبيئية لا تحمد عقاباها .

إن اشتداد العنف وتزايد خطر التصعيد، الذي يهدد بزعزعة الاستقرار ليس فقط في المنطقة بل في الأمن العالمي، أمران مثيران للقلق. ويؤكد بلدي مجدداً، كما يفعل باستمرار، أننا بصفتنا أعضاء في هذه المنظمة، ملزمون بالتقيد بالمبادئ المقبولة عالمياً وبالقانون الدولي. والقيام بخلاف ذلك سيكون بمثابة تأييد للمبدأ اللاتيني القائل بأن القانون يُعطل أثناء الحرب. ولذلك من المهم التذكير بشكل لا لبس فيه بالفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر على أعضاء المنظمة اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وهذا المبدأ هو إحدى ركائز النظام الدولي الذي اتفقنا جميعاً على حمايته وتعزيزه.

ومن الضروري العمل على خفض التصعيد والاحتواء ووقف الأعمال العدائية. ويجب ألا نسمح بأن تصبح الحرب أمراً طبيعياً. ومن الأهمية بمكان تنشيط قنوات الاتصال واستكشاف خيارات التفاوض القائمة على الحوار والدبلوماسية، مع الاحترام الصارم لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليًا.

وفي الختام، تقع على عاتق المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك نحث أعضاء المجلس على العمل

بتصميم، مع الالتزام الكامل بمبادئ الميثاق، لإنهاء هذا النزاع المدمر. ونؤكد لهم استمرار إكوادور في دعم العمل على تحقيق هذا الهدف.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أضم صوتي إلى زملائي في توجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، استيقظ الأوكرانيون في أجزاء مختلفة من البلد مرة أخرى على أصوات صفارات الإنذار والانفجارات. وأدت الهجمات الروسية الشديدة على المدن وشبكات الكهرباء في الأيام الأخيرة إلى سقوط ضحايا مرة أخرى وتسببت في أضرار جسيمة. وتدين سويسرا الضربات المستمرة على البنية التحتية المدنية والبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وتذكّرنا هذه التطورات بأن الخسائر البشرية وتدمير المنازل وانهيار كل الثوابت، بعد مرور عامين ونصف على بدء العدوان العسكري، لا تزال مستمرة بلا هوادة.

ومنذ البداية، أدانت سويسرا بشكل لا لبس فيه العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. وهذا العدوان انتهاك للقواعد والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وبعد أيام قليلة فقط من الذكرى السنوية لاستقلال أوكرانيا، أؤكد من جديد دعم سويسرا الراسخ لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. وبعد مرور 30 شهراً طويلاً، وبينما نراقب بقلق الأعمال العدائية والتوترات الشديدة بشكل خاص في شرق أوكرانيا والمناطق الحدودية، هناك ثلاثة إجراءات تتطلب اهتماماً فورياً.

أولاً، يجب أن يكون الامتثال للقانون الدولي الإنساني ضرورة حتمية مطلقة وغير قابلة للتفاوض. لقد احتفلنا للتو بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف. وبالتعاون فيما بيننا، ذكرنا بعضنا البعض بالالتزامات المعتمدة عالميًا، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بضمان حماية السكان المدنيين والممتلكات المدنية. ووفقًا للأرقام الصادرة عن مفوضية حقوق الإنسان – وكما أشار الأمين العام المساعد ينتشا، فإن الشهر الماضي كان الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين في أوكرانيا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي المتوسط، فإن هناك مدرسة أو مستشفى أو عيادة طبية في أوكرانيا تتعرض للضرر أو للدمار كل يوم. وتحث سويسرا جميع أطراف النزاع على الامتثال الصارم لالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن مبادئ التمييز والتناسب والحيطة لدى القيام بالأعمال القتالية. وأي انتهاك للقانون الدولي الإنساني غير مقبول.

ثانياً، يجب أن تستمر جهود المساءلة. فالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية أمر ضروري لاستعادة العدالة. وتدعم سويسرا جهود المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما عمل المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار أوكرانيا بالتصديق على نظام روما الأساسي. ويعد انضمامها الكامل أمراً حاسمًا لتمكين المحكمة الجنائية الدولية من تحقيق العدالة للضحايا وردع الفظائع التي قد تُرتكب في المستقبل. كما نشدد على ضرورة تقديم الدعم الشامل للضحايا وأسرهم. والمبادرات مثل سجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا وإيلاء اهتمام خاص للاحتياجات النفسية أمور بالغة الأهمية.

ثالثًا، من الضروري تعزيز السلام وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. ونحث جميع الأطراف المعنية على العمل بشكل ملموس وبنّاء من أجل عملية سلام تهدف إلى سلام عادل ودائم، استناداً إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولا تزال سويسرا ملتزمة بدعم هذه الجهود وتؤكد على قناعتها بأن السلام يتحقق من خلال الحوار. ونكرر الدعوة التي وجهناها إلى الأطراف المعنية في مؤتمر قمة السلام في أوكرانيا لضمان السلامة والأمن النوويين، من بين أمور أخرى. ومن الضروري البدء في تبادل للآراء من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الشأن. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الخمسة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجلس.

وأود أن أختتم بكلمات زوجين أوكرانيين: "كان لدينا كل ما نحتاج إليه، ولكننا الآن سعداء لا لشيئ سوى أننا على قيد الحياة". وأعرب عن تضامن سويسرا مع الشعب الأوكراني الذي عانى من ويلات هذه

الحرب لفترة أطول بكثير مما ينبغي. ومن أجل السلام والأمن الدوليين، يجب أن تنتهي الحرب. ولذلك، نكرر نداءنا العاجل إلى روسيا لوقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية.

السيد قواوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

أود في البداية أن أعرب عن قلق الجزائر البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية الناجم عن العمليات العسكرية في كل من أوكرانيا وروسيا. ولا يزال الدافع وراء ذلك هو عقلية تركز على التصعيد وتهدف إلى تعزيز المواقع العسكرية على أرض الواقع. وفي غضون ذلك، لا يزال المدنيون يتضررون من النزاع، مع تزايد المعاناة والخسائر في أرواح المدنيين، فضلاً عن تدهور الحالة الإنسانية. ومما يدعو إلى القلق بقدر أكبر غياب أي حل سياسي سلمي نهائي أو احتمال لخفض التصعيد. وللأسف، لا تزال المواجهة والاستقطاب هما المحركان الرئيسيان للنزاع. وإزاء هذه الخلفية، تود الجزائر أن تشير إلى ثلاث نقاط حاسمة الأهمية.

أولاً، هناك حاجة ماسة إلى عكس الاتجاهات الحالية وتهدئة التوترات من خلال وقف الأعمال العدائية والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويحظر القانون الدولي بشكل قاطع الهجمات على المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية.

ثانياً، لا يزال استمرار الاستقطاب في الأزمة مصدر قلق للجزائر. فهو يسهم في إطالة أمد الأزمة من خلال تأجيج التصعيد بين الأطراف، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على السلام والأمن الدوليين.

ثالثاً، يجب أن يترافق خفض التصعيد مع تكثيف الجهود الدبلوماسية للجمع بين الأطراف حول طاولة الحوار للتفاوض وإجراء حوار بناء وشامل للجميع. وهذا هو السبيل الوحيد لضمان التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع تكفل التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتلبية الشواغل الأمنية المشروعة لكلا الطرفين. ونعتقد أنه أيا كانت الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى نشوب نزاع، يجب ألا تعتبره الأطراف والمجتمع الدولي أمرا لا رجعة فيه. وبمجرد المشاركة الحقيقية في الحوار، قد يُولد السلام من رحم ظلام المواجهات شديدة التعقيد.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر، بدوري، الأمين العام المساعد على إحاطته.

بينما نناقش الحالة في أوكرانيا اليوم، نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى إلى تسليط الضوء على الهمجية المستمرة لتكتيكات الرئيس بوتين ضد الشعب الأوكراني. ففي نهاية الأسبوع الماضي، احتفلت أوكرانيا بعيد استقلالها الثالث منذ الغزو الروسي غير القانوني. وبدلا من الاحتفال، كان الأوكرانيون يقاتلون من أجل بلدهم وأرضهم وعائلاتهم. كما أنهم يقاتلون بالنيابة عن جميع بلداننا، دفاعا عن المبادئ التي تأسست عليها هذه المؤسسة، الأمم المتحدة، وهي أن لكل دولة عضو الحق في السيادة والسلامة الإقليمية وأنه لا يمكن إعادة رسم الحدود بالقوة. فلنكن واضحين: بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، لأوكرانيا الحق في الدفاع عن النفس. وتدعم المملكة المتحدة والحلفاء الآخرون أوكرانيا دعماً كاملاً في ممارسة هذا الحق.

وكان الرئيس بوتين يعتقد أن كييف ستسقط خلال أيام. وقد كان مخطئا ولا تزال الشجاعة الأوكرانية تثبت خطأه كل يوم. ويزداد يأس روسيا بشكل مطرد، كما سمعنا مرة أخرى اليوم. وبينما يحدث ذلك، تزداد الهجمات جبنا. ففي يوم الإثنين، شنت روسيا موجة من الهجمات الصاروخية والهجمات بالطائرات المسيرة في جميع أنحاء أوكرانيا وأصابت العديد من المناطق المدنية. وقعت هجمات أخرى ليلة الإثنين وصباح الثلاثاء. وقُتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص وأصيب كثيرون آخرون، وقد شعرنا بحزن عميق عندما علمنا أن مواطنا بريطانيا يدعى ريان إيفانز قُتل أيضاً في الهجمات الأخيرة. وتأكد مقتل أو إصابة أكثر من 35 000 مدني في أوكرانيا منذ بدء الغزو الروسي. وتمثل هذه الهجمات الأخيرة دليلاً مستمراً على أن روسيا تستهدف عمداً البنية التحتية المدنية للطاقة، مما يهدد بحدوث أزمة إنسانية أخرى في الشتاء القادم. ولنكن واضحين: إن تعمد استهداف المدنيين والأعيان المدنية يشكل جريمة حرب.

وفي الوقت نفسه، تتضح بشكل متزايد عواقب سوء تقدير بوتين على الشعب الروسي. فقد كلف هجوم هذا الأسبوع وحده روسيا قرابة 1,3 بليون دولار، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 000 1 من القوات الروسية إما قُتلوا أو أصيبوا يوم الإثنين وحده. إننا ندعو روسيا مرة أخرى إلى إنهاء غزوها غير القانوني وسحب قواتها على الفور. ولن تتوانى المملكة المتحدة، إلى جانب شركائها الدوليين، في دعمها لأوكرانيا. وسنقف إلى جانب الشعب الأوكراني مهما طال الزمن لكفالة تحقيق سلام عادل ومستدام قائم على مبادئ الميثاق والقانون الدولي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

في 24 آب/أغسطس، احتفل الشعب الأوكراني، ومعه المجتمع الدولي، بالذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لاستقلاله، وهو الاستقلال الذي تدافع عنه أوكرانيا بشجاعة منذ أكثر من 900 يوم. ففي 24 شباط/فبراير 2022، بدأت روسيا عدوانها على بلد ذي سيادة لم يكن يشكل أي تهديد لها على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، يمارس الأوكرانيون بشجاعة حقهم المشروع في الدفاع عن سيادتهم وسلامة أراضيهم. ومن خلال هذا النضال، فإنهم يناضلون من أجل الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبعد يومين من ذلك الاحتفال، شنت روسيا أكبر هجوم بالطائرات المسيرة والصواريخ على البنية التحتية للطاقة الأوكرانية منذ بدء النزاع، حيث شنت هجوما جديدا ليلة 26 و 27 آب/أغسطس. وبعد 30 شهراً من الحرب، تواصل روسيا استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب أن يتوقف ذلك. ويجب على روسيا احترام القانون الدولي الإنساني ووضع حد لعدوانها.

وقد أثبتت الأمم المتحدة أن الجيش الروسي ارتكب أعمالاً فظيعة. ووثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا استخدام التعذيب والعنف الجنسي على نطاق واسع ومنهجي. وتكرر فرنسا إدانتها للترحيل غير القانوني للأطفال الأوكرانيين. وأدرج الأمين العام هذا العام روسيا مرة أخرى على قائمة العار في تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384). ولا تزال روسيا مذنبة بقتل الأطفال وتشويههم ونقلهم بشكل غير قانوني.

تعمل فرنسا منذ الأيام الأولى للعدوان الروسي لضمان تحديد هوية مرتكبي الجرائم المرتكبة في أوكرانيا ومحاكمتهم وتوثيق جرائمهم. وسنستمر في دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الأوكرانية ونرحب بالإذن الذي منحه البرلمان الأوكراني بالتصديق على نظام روما الأساسي، الأمر الذي سيسهل التحقيقات. ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بعد أسابيع قليلة، وبينما يستعد قادة العالم للاجتماع مع الأمين العام لمناقشة مستقبلنا المشترك، يجب على روسيا أن تتوقف عن زيادة زعزعة استقرار العالم الذي يتعرض بالفعل لتهديد خطير. إن الطريق إلى السلام في أوكرانيا بسيط. يجب على روسيا سحب قواتها فورا من الأراضي الأوكرانية داخل حدودها المعترف بها دوليا وإنهاء عدوانها.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

بعد مرور أكثر من عامين، لا تزال الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا تُظهر عدم اكتراثها بالسلام والأمن العالميين والقانون الدولي وتعددية الأطراف. وبينما نتحدث الآن، تستمر الأعمال العدائية في شمال شرق أوكرانيا بلا هوادة. وتؤثر الهجمات الأخيرة في مناطق دونيتسك وخاركيف وخيرسون وسومي على المدنيين، مما تسبب في أضرار ومعاناة ودمار لأوكرانيا وشعبها الذي لا يزال يئن تحت وطأة الحرب بشكل يومي. وتحديدا، ساءت الحالة الأمنية في مقاطعتي دونيتسك وسومي بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة، وسط قصف مكثف من قبل القوات الروسية لمختلف المدن. وقد أدى هذا التصعيد إلى مقتل 16 مدنيًا وإصابة 22 آخرين. وعلاوة على ذلك، أصدرت السلطات المحلية أمر إجلاء إلزاميا للعائلات التي لديها أطفال في بوكروفسك مع اقتراب القوات الروسية، مما يؤكد على خطورة التهديدات التي يواجهها أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية على خط المواجهة.

لا يوجد مكان آمن في أوكرانيا. ففي 20 آب/أغسطس، أسفر هجوم استهدف مقهى للأطفال في منطقة زابوريجيا عن مقتل صبي

يبلغ من العمر 14 عامًا وإصابة ستة أطفال آخرين بجروح خطيرة. كما زادت من ارتفاع حصيلة الضحايا المدنيين، بما في ذلك الأطفال، بسبب استخدام روسيا للأسلحة المحظورة، مثل الذخائر العنقودية والأسلحة المتفجرة، في المناطق المأهولة بالسكان. وكما سمعنا اليوم من مقدم الإحاطة، كان شهر تموز/يوليه أكثر الشهور دموية منذ بدء الحرب العدوانية الروسية. وتدعو مالطة جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. نحن متضامنون مع الشعب الأوكراني والعاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدة الضرورية في هذه الظروف الصعبة.

وتشعر مالطة بقلق شديد إزاء الهجمات المتزايدة للقوات الروسية على البنية التحتية المدنية الأوكرانية، بما في ذلك الضربة التي استهدفت في 22 آب/أغسطس مركز عبور للنازحين حديثاً في بوكروفسك. لقد أسفرت الضربة عن أضرار جسيمة وإلغاء العمل في الموقع في نهاية المطاف بسبب مخاوف أمنية. ونشدد مرة أخرى على أن المدنيين ليسوا أهدافاً. الأطفال ليسوا أهدافاً. البنية التحتية المدنية ليست هدفًا. المرافق الإنسانية ليست أهدافاً. إنهم جميعاً مشمولون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

ونرحب بعمليات تبادل أسرى الحرب التي جرت مؤخراً بتيسير من الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، ونشجع الأطراف على تكثيف جهودها لإعادة جميع أسرى الحرب إلى ديارهم.

وما زلنا على إيماننا الراسخ بضرورة محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي. يجب عدم إفلات هؤلاء الجناة من العقاب. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لولاية المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وسجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا.

وختاماً، ستواصل مالطة الدعوة إلى الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة رداً على الحرب العدوانية الروسية. كما نؤكد دعمنا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليًا.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا، على رؤاه. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

لقد جرى تجاهل دعواتنا المتكررة طوال أكثر من عامين للوقف الفوري للأعمال العدائية ووقف التصعيد. هذا التجاهل التام للسلام يثير بالغ القلق. ما برح المدنيون يتحملون وطأة الحرب مع استمرار الانتهاك اليومي الصارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. هذا أمر غير معقول. ونظراً لخطورة الحالة، نود التأكيد على النقاط المهمة التالية.

أولاً، أثبتت المقاربة العسكرية أنها غير واقعية وغير مقبولة كوسيلة لحل النزاع. وتهدد طبيعتها التصعيدية الآن المنطقة بأسرها، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على أوروبا والعالم بأسره.

ثانياً، نحث بقوة الأطراف المتحاربة على إعادة الالتزام بتدابير بناء الثقة من دون تأخير. من الضروري معالجة المظالم الكامنة التي أدت إلى هذا الوضع الكارثي بشكل حاسم من خلال الحوار والمفاوضات الصادقة.

ثالثًا، نحث الأطراف المتحاربة على وقف الأعمال العدائية بدون تأخير واستئناف المفاوضات المباشرة من دون شروط مسبقة. ونصر على أنه لم يعد هناك ببساطة من سبيل سوى الانخراط في حوار هادف وبنّاء بحسن نية.

وأخيراً، ندعو إلى الاحترام الصارم للضمانات الإنسانية وإلى أن تكفل الأطراف التنقل الآمن للمدنيين وإيصال الإمدادات الأساسية إلى جميع المناطق المتضررة بدون عوائق.

في الختام، تؤكد موزامبيق مجدداً اقتناعها الراسخ بأن الحل السياسي والتفاوضي هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء النزاع وإرساء أسس سلام دائم ومستدام بين البلدين الجارين. فإذا صدقت العزيمة لا تنعدم الوسيلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

أشكر سلوفينيا والولايات المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة، وأشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا، على إحاطته المفيدة. كما أرحب بمشاركة ممثل أوكرانيا في هذه الجلسة.

تعرب سيراليون عن قلقها البالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في أوكرانيا، المستمرة في التدهور والتفاقم. لا يزال النزاع مستمراً منذ عامين ونصف العام، بدون أن تلوح في الأفق نهاية واضحة، مع تزايد أعداد الضحايا وتدمير البنية التحتية المدنية. في الأشهر الأخيرة، تصاعدت حدة النزاع بشكل كبير وتوسعت ساحة المعركة، حيث أفادت التقارير بأن روسيا كثفت هجومها في الشمال الشرقي، كما أفادت التقارير بأن أوكرانيا واصلت توسيع ساحة المعركة في منطقة كورسك في الاتحاد الروسي. ويؤكد هذا التصعيد والمكاسب التي يزعم الجانبان تحقيقها على أنه من الواضح أن الحل العسكري للنزاع في أوكرانيا غير ممكن، ويؤكد على أن الحوار والمفاوضات يمثلان الوسيلة الوحيدة القابلة للتطبيق لحل النزاع.

وتشعر سيراليون بقلق شديد إزاء النهج الاستراتيجي الواضح تجاه ضم الأراضي، لذلك نكرر ما ذكره الأمين العام في بيانه السابق من أن

> ”أي ضم لأراضي دولة من جانب دولة أخرى نتيجة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكّل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي“.

وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن نذكّر بالقرار 2202 (2015)، الذي يؤكد مجدداً احترام مجلس الأمن الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها. وبالمثل، نؤكد على الاحترام الكامل لسيادة الاتحاد الروسي واستقلاله وسلامة أراضيه. وفي ضوء ذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على تهيئة الظروف المواتية لعقد محادثات مباشرة في أقرب فرصة ممكنة والعمل بنشاط من أجل وقف التصعيد حتى يمكن التوصل إلى وقف إطلاق النار.

وإذ نتناول مختلف تعقيدات النزاع، بما في ذلك السياق السياسي، من المهم أيضًا أن نواصل تسليط الضوء على استمرار تدهور الحالة الأمنية، مع ما يترتب على ذلك من تأثير مدمر على السكان المدنيين. خلال الأسبوع الماضي، أفادت التقارير بارتفاع عدد الضحايا والإصابات في صفوف المدنيين في كل من أوكرانيا والمناطق التي تسيطر عليها روسيا. وبالإضافة إلى أرقام شهر تموز/يوليه، وهو أكثر الشهور دموية منذ بداية النزاع، تحققت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا من مقتل ستة مدنيين وإصابة 32 آخرين في مقاطعة دونيتسك بين 22 و 25 آب/أغسطس، إلى جانب 14 ضحية من المدنيين في مقاطعة سومي.

وكما ذكرنا، ألحقت الهجمات المستمرة أضراراً بالعديد من المنشآت المدنية في جميع أنحاء أوكرانيا وروسيا. وأفادت التقارير بأن الهجمات استمرت في استهداف مرافق الكهرباء والغاز الأوكرانية والمواقع التي يزعم أن أوكرانيا تخزن فيها أسلحة غربية. فعلى سبيل المثال، تسببت الهجمات التي أفادت التقرير بوقوعها مؤخراً في 15 منطقة في أوكرانيا في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن 000 250 من الأسر والكيانات التجارية في مقاطعة سومي، وتعطل إمدادات المياه وتضرر البنية التحتية للسكك الحديدية. وكانت إحدى آخر محطات توليد الطاقة الكهربائية المتبقية في البلد، وهي محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية شمال كييف، واحدة من آخر الأهداف، وتفيد التقارير بأن الأضرار التي لحقت بها لا تزال قيد التقييم.

مع اقتراب أوكرانيا من فصل الشتاء الثالث منذ بداية النزاع في شباط/فبراير 2022، ما فتئت هذه الهجمات التي تستهدف البنية التحتية للطاقة تلحق معاناة شديدة بملايين الأشخاص. وتؤكد سيراليون من جديد أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ونشير إلى أنه لتلبية الاحتياجات الخاصة بفصل الشتاء، أطلقت دوائر العمل الإنساني خطة الاستجابة لفصل الشتاء 2024-2025

التي تدعو إلى توفير 492,1 مليون دولار لدعم 1,8 مليون شخص بالمساعدات الإنسانية الضرورية المتعلقة بفصل الشتاء، كما هو مبين في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2024. وتهدف الخطة إلى دعم التأهب والاستجابة في الوقت المناسب. وتدعو سيراليون المجتمع الدولي إلى دعم الخطة مالياً من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للسكان وتحسين الظروف المعيشية وضمان الحصول على الخدمات الأساسية.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على دعوتنا إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لأوكرانيا والاتحاد الروسي داخل حدودهما المعترف بها دولياً استناداً إلى الطابع المقدس لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها.

وتدعو سيراليون مرة أخرى إلى بذل جهود دبلوماسية بحسن نية سعياً إلى التوصل إلى حل سلمي يشمل طرفي النزاع. لذلك نرحب بتبادل أسرى الحرب الذي يسرته دولة الإمارات العربية المتحدة. ويجب اتخاذ خطوات مجدية نحو وقف فوري للأعمال العدائية. ونحث طرفي النزاع على التواصل البناء، بما في ذلك بشأن شواغلهما المشروعة، من أجل إيجاد حل سياسي ودبلوماسي على النحو المتوخى في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. لقد تفاخر ممثل الاتحاد الروسي، الذي غادر القاعة مرة أخرى فور تقديم حزمة من المعلومات المغلوطة والمضللة والأكاذيب والدعاية، بتحرير مناطق من أوكرانيا والاستيلاء بالأساس على تلك المناطق. أوكرانيا ليست أرضًا روسية حتى تُحرر ويُستولى عليها. أوكرانيا دولة مستقلة ذات سيادة وستظل كذلك. وستواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها مساعدة أوكرانيا في جهودها للدفاع عن النفس. تشكل مساعي روسيا لإعادة ترسيم حدود أوكرانيا، كما قال العديد من الدول الأعضاء، انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة. وبينما تواصل روسيا، التي ينبغي ألا ننسى أنها عضو دائم في مجلس الأمن، القضاء على الميثاق المذكور، ستواصل الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى التي تشاطرها الرأي التمسك بالميثاق ومعارضة حرب موسكو العدوانية الوحشية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشير بدوري إلى استمرار شغل موظف مبتدئ بائس وحيد من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة لمقعد الاتحاد السوفياتي.

اتسمت بداية الأسبوع مرة أخرى بالهجمات المكثفة والواسعة النطاق التي شنتها روسيا بالصواريخ والطائرات المسيّرة ضد أوكرانيا والتي استهدفت أساساً بنيتنا التحتية الحيوية للطاقة والمنشآت الصناعية والمباني السكنية. وأطلقت روسيا يوم الاثنين 26 آب/أغسطس ما لا يقل عن 109 طائرات مسيرة و 127 قذيفة من مختلف الأصناف – التسيارية والانسيابية والتسيارية التي تطلَق جواً – على 15 منطقة أوكرانية وعلى العاصمة كييف. وتمكنت قوات الدفاع الأوكرانية من اعتراض 102 من القذائف و 99 طائرة مسيّرة. وأطلقت روسيا أمس، أي يوم 27 آب/أغسطس،81 طائرة مسيّرة و 10 قذائف على 16 منطقة في أوكرانيا، وأُسقط منها 60 طائرة مسيّرة و 5 قذائف. ونكرر امتناننا لجميع الحلفاء الذين يساهمون في تعزيز الدفاعات الجوية الأوكرانية، وبالتالي إنقاذ حياة الناس.

ومع ذلك، تسببت القذائف والطائرات المسيرة التي لم تُعترض في أضرار جسيمة وزادت من عدد الضحايا. قُتل أحد الضحايا في شقة في مدينة لوتسك إثر هجوم بطائرة مسيّرة. وتُظهر اللقطات بوضوح أن الطائرة المسيّرة لم تتعرض لأي تشويش خارجي. ولم تتعرض للتشويش أو الاعتراض. ووصلت الطائرة أولاً إلى ارتفاع يتراوح بين 100 و 150 متراً، ثم حددت الهدف وبدأت مسارها الدقيق نحوه. وكانت محطات الطاقة الكهرمائية في كييف وسدها من بين الأهداف الروسية التي ضُربت يوم الاثنين. وبمهاجمة تلك المنشأة، لا يزال الروس يحلمون بتكرار ما تمكنوا من فعله في كاخوفكا في حزيران/

يونيه 2023، عندما دمروا السد وأغرقوا الأراضي الواقعة على ضفتي نهر دنيبرو، وفي هذه الحالة في عاصمة أوكرانيا وضواحيها التي تشكل أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في أوكرانيا.

وتواصل أوكرانيا منذ أكثر من عامين صمودها أمام أكبر إرهاب جوي في تاريخ البشرية. منذ بداية الغزو الواسع النطاق، أطلقت روسيا أكثر من 600 9 قذيفة وحوالي 000 14 طائرة مسيّرة هجومية وأكثر من 000 33 قنبلة جوية موجهة. تخيلوا هذا العدد من الأسلحة الفتاكة التي ألقيت على منازلنا ومدارسنا ومستشفياتنا ومحطاتنا لتوليد الطاقة الكهربائية. من الصعب حساب تكلفة تلك الهجمات. ففي 26 آب/أغسطس وحده، أنفقت روسيا حوالي 1,3 بليون دولار على قصف أوكرانيا. وكان من الممكن إنفاق هذه الأموال على تحسين حياة الروس العاديين الذين لم يتمكن ربعهم قط – وفقًا للأمم المتحدة – من الوصول إلى شبكات المجاري المركزية. لكننا نتحدث عن روسيا ونظامها الإجرامي الذي أغرق بلده في أزمة عميقة. وتشمل عناصر الأزمة الروسية استخفافا تاما بحياة البشر سواء من مواطنيها أو من الجنسيات الأخرى؛ وانعدام الإنسانية والأخلاق وعدم كفاءة متزايد داخليا وعلى الساحة الدولية على السواء. ولهذا تأمل روسيا في إنفاق عائداتها على قتل الأوكرانيين.

ويعد الهجوم على متجر في وسط مدينة كوستيانتينيفكا في منطقة دونيتسك في 9 آب/أغسطس من بين الهجمات المروعة الأخيرة. وأدت القذيفة الروسية إلى مقتل 14 مدنيًا على الأقل، من بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة 44 آخرين. وفي 20 آب/أغسطس، أصابت قذيفة مدفعية روسية ملعبًا للأطفال في قرية مالا كاتيرينيفكا بمنطقة زابوريجيا، مما أسفر عن مقتل طفل وإصابة ثلاثة أطفال آخرين. وفي 25 آب/أغسطس، استهدفت روسيا عمدا فندقا في مدينة كراماتورسك في منطقة دونيتسك بقذيفة من طراز إسكندر. وكان فريق من وكالة رويترز، إلى جانب السكان المحليين والعمال، من بين الذين تضرروا من الهجوم. وقُتل للأسف مستشار في شؤون السلامة من المملكة المتحدة وأصيب صحفيان بجروح وأحدهما إصابته خطيرة. ولا يشكل ما سبق سوى جزء يسير من جرائم الحرب الهمجية التي ترتكبها روسيا والتي يجب إدانتها ومعاقبة مرتكبيها.

ويوجد فرق واضح بين طرفي هذه الحرب. فروسيا تحاول إبادة أوكرانيا، وهذا هو سبب استهدافها للمباني السكنية والمتاجر والبنية التحتية الحيوية. بينما تريد أوكرانيا وقف العنف وتقليص قدرة روسيا على الهجوم. ولذلك، نستهدف أهدافا عسكرية مشروعة، بما في ذلك الأماكن التي تتركز فيها القوات والمعدات الروسية، بالإضافة إلى مستودعات الأسلحة والوقود ومراكز الإمداد.

في الآونة الأخيرة، هاجمت القوات الأوكرانية القاعدتين الجويتين العسكريتين سافاسليكا في منطقة نوفغورود، ومارينوفكا في منطقة فولغوغراد. وأسفرت تلك الهجمات عن الإضرار بطائرات مقاتلة وأسلحة أو تدميرها، بما في ذلك قذائف جوية موجهة. وسنستمر في القضاء على الإمكانات القتالية لروسيا بغض النظر عن التهديدات التي يطلقها ممثل بوتين هنا والأخبار المزيفة التي ينشرها. والرد عليه مضيعة لوقتنا ولموارد الأمم المتحدة. فهو لا يؤثر على عملية صنع القرار في بلده. ولا تأخذ عاصمة بلده بتقاريره ولن تفعل ذلك حتى لو أبلغ بالحقيقة.

ولذلك، فإنني أفضل أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن الذين يدركون، رغم تغاضيهم عن الوجود المؤذي لمبعوث بوتين في هذه القاعة، حجم التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي ومصداقية المجلس على حد سواء. ونحثهم ونحث جميع الشركاء على النظر في قرارين محددين لمساعدتنا في التعجيل بوضع حد للإرهاب الروسي. أولا، نحثهم على الاعتراف بحق أوكرانيا في القصف البعيد المدى لجميع الأهداف العسكرية المشروعة في كافة أنحاء الأراضي الروسية. وثانيا، نحثهم على استخدام قدرات الشركاء في مجال الدفاع الجوي لإسقاط القذائف والطائرات المسيرة القريبة من مجالهم الجوي. وأي خطوة من هاتين الخطوتين ليست تصعيدية. بل إنهما على العكس من ذلك ستردعان روسيا وستحدّان من الإرهاب ومن عدد الضحايا.

لقد وضعت روسيا في هذه اللحظة كل شيء على المحك للتقدم في دونباس. ويستخدم القادة العسكريون الروس جميع الأساليب التقليدية، بما في ذلك هجمات مفرمة اللحم المتواصلة والتدمير الكامل للتجمعات السكانية، بحيث لا يتركون وراءهم سوى مسطحات تشبه

سطح القمر. وفي الوقت الحالي، تعمل روسيا على تسوية مدينة بوكروفسك في منطقة دونيتسك بالأرض وتسعى للتقدم على أنقاضها – دون أن يسلم أي من سكانها أو مبانيها. وهذا ما تسميه روسيا تحرير دونباس. وقد دُمرت عشرات المدن والقرى في دونباس وأخليت من جميع سكانها خلال عملية التحرير تلك.

وستواصل أوكرانيا القتال ضد همجية العصر الحالي هذه في كل مكان، بما في ذلك في أراضي روسيا. ولهذا السبب، لم تتمكن أوكرانيا من الوقوف مكتوفة الأيدي وهي تراقب التعزيزات العسكرية لروسيا في منطقة كورسك واستعداداتها لشن هجمات على منطقة سومي الأوكرانية على غرار الهجوم الروسي على خاركيف انطلاقاً من منطقة بيلغورود في أيار/مايو الماضي. ورداً على هذا الخطر، أطلقت أوكرانيا عملية دفاعية في مناطق محددة بمنطقة كورسك. وبفضل هذه الإجراءات الوقائية، تراجع الخطر المباشر لاحتلال سومي. وتجلى ارتباك الديكتاتور في أنه لم يجد القوة أو الشجاعة للظهور أمام الجمهور لعدة أيام.

وفي الآونة الأخيرة، تكشفت حقيقة مؤسفة عن افتقار المجندين، الذين تخلى عنهم قادتهم، للتجهيز والخبرة والذين استسلموا بسهولة وعن النهب الجماعي لممتلكات السكان المحليين والشركات المحلية من قبل الجنود الروس. ولم يصدق الروس في الماضي مقاطع فيديو مماثلة للنهابين الروس صُوِّرت في أوكرانيا، وذلك لتأثرهم بالدعاية. أما الآن، فقد صدمتهم لقطات فيديو مصورة في منطقة كورسك حيث كان الجنود الروس يسرقون مجدداً – ولكن هذه المرة من مواطنيهم.

ويلتزم الجيش الأوكراني أثناء تنفيذ العملية في منطقة كورسك التزاماً صارماً بالقانون الدولي الإنساني. كما إنه ليس لدينا أي خطط سياسية فيما يتعلق بتلك المناطق تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وأود التأكيد على أن الهدف من العملية دفاعي بحت. وفي الوقت نفسه، تنشئ أوكرانيا إدارات عسكرية لضمان النظام والحياة الطبيعية للسكان المحليين. وتوفر لقطات الفيديو الكثيرة، فضلاً عن تقارير وسائط الإعلام الدولية، دليلاً على المعاملة الإنسانية التي يعامِل بها الجنودُ الأوكرانيون السكانَ المدنيين المحليين، وكذلك أسرى الحرب الروس. وهؤلاء هم في مأمن في الأسر الأوكراني، وأوكرانيا مستعدة لضمان مبادلتهم السريعة بأسرى الحرب الأوكرانيين. وتثبت عملية التبادل التي جرت يوم الأحد عزمنا على تخليص جميع جنودنا والمدنيين المحتجزين بشكل غير قانوني من الأسر الروسي في أقرب وقت ممكن.

وعلى عكس معاملة أوكرانيا الإنسانية لأسرى الحرب الروس، يواجه جنودنا الأسرى لدى روسيا القسوة والتعذيب. وللأسف، فقد سُجل في الآونة الأخيرة المزيد من الجرائم ضد أسرى الحرب الأوكرانيين. فعلى سبيل المثال، يحقق مكتب المدعي العام في أوكرانيا في اللقطات التي عُرضت في 17 آب/أغسطس، والتي تُظهر جنوداً من لواء مشاة البحرية 155 التابع للجيش الروسي مع ما يبدو أنه رأس مقطوع لجندي أوكراني على رمح في الخلفية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء مصير الجنود الأوكرانيين في السجون الروسية حيث لا يزالون يتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب المفضي إلى الموت. ففي تموز/يوليه، قُتل أسير الحرب الأوكراني أولكسندر إيشتشينكو، وهو جندي سابق في لواء آزوف الثاني عشر للقوات الخاصة التابع للحرس الوطني الأوكراني، في أحد معتقلات روستوف بروسيا. ووفقاً لتقرير الطب الشرعي، الذي أُعِد في أوكرانيا، فقد نتجت وفاته عن رض قوي في صدره وكسور متعددة في الضلوع وصدمة.

إن التعذيب في الأسر، بما في ذلك التعذيب المفضي إلى نتائج مميتة، ممارسة متعمدة ومكرسة لدى الجانب الروسي. وكما ذكرَت مؤخراً دانييل بيل، رئيسة بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، في مقابلة مع مذيع تلفزيوني هولندي، فإن "التعذيب منتظم وواسع الانتشار ويطال أكثر من 95 في المائة من الأسرى". وأكدت في الوقت نفسه أن معاملة أسرى الحرب الروس في أوكرانيا مختلفة تماماً وأن إمكانية الوصول الدولي إليهم مكفولة. وما زلنا على اقتناع بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج الحالة المروعة لأسرى الحرب الأوكرانيين حيث يتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب من جانب روسيا.

كما نؤكد مجدداً عدم مقبولية استثناء روسيا لجنود آزوف من عمليات تبادل الأسرى ونطالب بوقف هذه الممارسة المشينة.

ولا تزال أوكرانيا ملتزمة بعملية السلام الرامية إلى وقف العنف والأعمال العدائية وانتهاكات القانون الدولي. وينبغي أن يستند السلام الشامل والعادل والدائم إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وسيحدث ذلك. وهذا هو جوهر صيغة السلام الأوكرانية التي يجري تنفيذها على قدم وساق.

وقد عُقد الاجتماع الموسع للفريق العامل المعني بأمن الطاقة في 22 آب/أغسطس لمناقشة المساهمة في إطار السلام الذي سيُقدم في مؤتمر قمة السلام الثاني. واستهل ذلك المؤتمر المعني بأمن الطاقة سلسلة من الفعاليات التي تهدف إلى تنفيذ الاتفاقات المبرمة خلال مؤتمر قمة السلام الافتتاحي في سويسرا. ونشجع جميع الدول المحبة للسلام على الانخراط في هذه العملية من الآن فصاعداً وعلى المساهمة في إعادة إرساء القانون الدولي والهيكل الأمني المتعدد الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته التي تأتي بعد سلسلة جديدة من الهجمات الروسية المكثفة والتي أعادت تذكيرنا، وكأننا نحتاج للتذكير، بالعواقب الوخيمة للعدوان الروسي غير القانوني وغير المبرر ودون سابق استفزاز على أوكرانيا وشعبها.

يوم السبت الماضي، بعد مرور عامين ونصف العام بالضبط على الغزو الروسي الشامل، احتفل ملايين الأوكرانيين بيوم استقلالهم – وهو استقلال تحقق بشق الأنفس، وتحاول روسيا جهدها أن تلغيه مستخدمة القوة المطلقة منذ عامين ونصف؛ ذلك الاستقلال الذي اضطرت معه أوكرانيا، من جانبها، إلى ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس لحماية سلامتها الإقليمية واستعادتها ولحماية وجودها كبلد مستقل ذي سيادة وعضو في الأمم المتحدة. ويحق لأوكرانيا، بموجب القانون الدولي، اتخاذ إجراءات لحماية نفسها من الهجمات الروسية. وبموجب القانون الدولي، يجب على روسيا الالتزام الكامل بأمر محكمة العدل الدولية الصادر في آذار/مارس 2022، وسحب جميع قواتها فوراً ودون شروط من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليًا.

وبينما يدافع الأوكرانيون ببسالة عن بلدهم، تكثف روسيا هجماتها على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك قطاع الطاقة في أوكرانيا. وهي لا تكتفي بعدم سحب قواتها فحسب، بل تكثف هجماتها غير القانونية. ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، شهد شهر تموز/يوليه أكبر عدد من الخسائر في صفوف المدنيين منذ عامين تقريبًا، حيث قُتل ما لا يقل عن 219 شخصًا وأصيب أكثر من 1 000 آخرين، من ضمنهم 60 طفلًا. إننا نكرر دعوتنا روسيا إلى الوقف الفوري وغير المشروط لضرباتها الجوية الممنهجة على المدنيين والبنية التحتية المدنية والحيوية في أوكرانيا، والتي تنتهك القانون الدولي الإنساني. لقد قصفت روسيا يوم الاثنين محطة كييف لإنتاج الطاقة الكهرمائية في واحدة من أشد الغارات الجوية التي شنتها منذ بداية عدوانها. وقد وثّقت الأمم المتحدة مراراً استهداف روسيا للبنية التحتية للطاقة واستخدامها لما يسمى بالضربات المزدوجة، حيث تستخدم روسيا أسلحة عالية الدقة لضرب نفس الموقع مرتين خلال فترة زمنية قصيرة، متسببة في وقوع المزيد من الضحايا بين المدنيين والمسعفين.

وتبدي روسيا عدم اكتراث كذلك برفاه المدنيين في المناطق التي تحتلها مؤقتًا عبر عرقلتها غير القانونية لإيصال الإغاثة الإنسانية. وقد سلطت الأمم المتحدة الضوء مرارا على التحدي المتمثل في الوصول إلى المدنيين في المناطق التي تخضع حاليا للاحتلال الروسي المؤقت. وهذا يعني أن ما يقدر بـ 1.5 مليون شخص محرومون من المساعدات الإنسانية. ووفقًا للقانون الدولي الإنساني، يجب على روسيا تسهيل المرور الكامل والآمن والسريع وبلا عوائق للإغاثة الإنسانية لتصل إلى جميع المدنيين المحتاجين. وعلاوة على ذلك، لا يزال يساورنا قلق

عميق بشأن مصير جميع الأطفال الأوكرانيين الذين تم ترحيلهم ونقلهم إلى روسيا وبيلاروس بشكل غير قانوني.

ويجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية وعن أخطر الجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي، فضلا عن الأضرار الجسيمة التي سببتها حربها. إن كفالة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي ضرورية لتحقيق العدالة عن ارتكاب الفظائع الجارية ويمكن أن تردع ارتكاب الفظائع في المستقبل. لكن انعدام المساءلة، من ناحية أخرى، لا يؤدي إلا إلى تشجيع المعتدي والمتواطئين معه.

وأؤكد مجددًا دعم الاتحاد الأوروبي لإحلال سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على روسيا، بوصفها الجهة المعتدية، إنهاء حربها العدوانية وسحب جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا. ويجب على البلدان الأخرى الامتناع عن أي أعمال قد ترقى إلى مستوى التواطؤ. إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالنتائج التي خلص إليها مؤتمر القمة بشأن السلام في أوكرانيا المنعقد في حزيران/يونيه. ونطلب جميع البلدان بمواصلة دعم إحلال سلام شامل وعادل ودائم يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليًا – بل لاستقلال كل بلد وسيادته وسلامة أراضيه، وبالتأكيد استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها. سنواصل دعم أوكرانيا والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ردًا على العدوان الروسي غير القانوني، وسنستمر في ذلك مهما تطلب من الوقت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكرك، سيدي، على منحي الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

عاد أعضاء المجلس هذا الأسبوع من زيارة إلى جنيف لإحياء الذكرى السنوية 75 على اعتماد اتفاقيات جنيف. وفي الوقت الراهن، ما برحت تلك الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية تواجه تقويضاً جسيماً. لقد أخفقنا في وضع حد لمعاناة المدنيين الضحايا الأبرياء لحرب عدوانية. نؤكد مجدداً على ضرورة السماح لموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني بالوصول لتوزيع المساعدات المنقذة للحياة على المدنيين الأوكرانيين. إن حمايتهم من الهجمات العشوائية أمر لا بد منه.

على مدار ما يزيد عن عامين ونصف، تستند أوكرانيا إلى حكم قانوني في ميثاق الأمم المتحدة، وتحديدا حقها الأصيل في الدفاع عن النفس. لا بد من بناء السلام على أساس الميثاق والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وتؤيد رومانيا مبادرة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم. ونأمل أن يتمخض هذا الوعد بإحلال السلام عن نتائج قبل نهاية هذا العام. إذ سيترتب على الفشل في هذا المسعى موسم شتاء قاس آخر على المدنيين الأوكرانيين. وربما يتسبب تعطل التدفئة في موجة أخرى من النازحين أو اللاجئين في فصل الشتاء.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار الهجمات التي يشنها الاتحاد الروسي ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية في أوكرانيا، مما يعرض سكان أوكرانيا والدول المجاورة على حد سواء للخطر. كما أود أن أتطرق إلى مسألة الأمان النووي. دعا قرار الجمعية العامة 316/78، المعنون، ”أمان وأمن المرافق النووية في أوكرانيا، بما في ذلك محطة زابوريجيا للقوى النووية“، الذي اتخذ الشهر الماضي، إلى الوقف الفوري للهجمات التي يشنها الاتحاد الروسي ضد البنية التحتية الحيوية للطاقة في أوكرانيا، مما يزيد من خطر وقوع حادث نووي أو حادثة نووية في جميع مرافق أوكرانيا النووية. ونؤكد مجدداً على هذه الضرورة وعلى دعمنا لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا. وثمة رسالة أخرى يود وفد بلدنا أن يسجلها، وهي: لا مجال لأي تصرفات متهورة إزاء المنشآت النووية أو في محيطها.

ولا يمكن تحقيق سلام في أوكرانيا من دون مساءلة. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية قرارين يتوافقان مع

ولايتيهما ويجب احترامهما وتنفيذهما كاملا. ونواصل تأييدنا الراسخ لمهامهما القضائية وندعو إلى احترام استقلاليتهما.

ختاما، بينما يتأهب قادتنا للتوجه إلى الأمم المتحدة الشهر المقبل لحضور مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، علينا أن نجدد التزامنا بتحقيق الأهداف والمبادئ السامية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لا بالكلمات والنوايا أو بالشعارات الرنانة، بل من خلال إجراءات جادة. إن هذا العدوان لا يزال غير مبرر اليوم كما كان قبل 30 شهراً، ولن يتغير ذلك بمرور الوقت. إن المبادئ غير قابلة للتفاوض. والمتغيرات الوحيدة هي أفعالنا وسلوكنا. وهناك حاجة قوية لعكس الاتجاه الحالي واستعادة الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

نتوجه بالشكر إلى الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

أحيينا في 24 آب/أغسطس الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لنيل أوكرانيا استقلالها، وهو يوم نحتفي فيه بتفرد مسيرتها التاريخية وتراثها الثقافي وهويتها المميزة فضلا عن حقها في اختيار مسار مستقبلها وتطلعاتها بكل حرية. إن بلدان الشمال الأوروبي لن تحيد عن دعمها لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولكن لم تمر سوى 48 ساعة على إحياء يوم استقلال أوكرانيا حتى شنت روسيا هجومًا صاروخيًا واسع النطاق على مناطق كييف وأوديسا وفينيتسيا وزابوريجيا وكريمنتشوك ودنيبرو وخميلنيتسكي وكروبيفنيتسكي وكريفي ريه ولفيف وريفني وإيفانو – فرانكيفسك مستهدفةً المدنيين الأبرياء والبنية التحتية الحيوية. وهذا يكشف مرة أخرى استخفاف روسيا السافر بالقانون الدولي. نحن ندين بشدة تلك الهجمات الشنيعة. وهذه الهجمات الجوية المكثفة هي من بين الأسوأ منذ بدء الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا بدون مبرر ولا سابق استفزاز.

ولا تنفك روسيا تهدف إلى إخضاع أوكرانيا. ونشرت روسيا الموت والرعب والدمار في المناطق التي تحتلها بشكل مؤقت. لا أحد يريد السلام أكثر من أوكرانيا التي لا يزال شعبها يعاني من عواقب العدوان الروسي. ولكن لا أن يكون سلاماً مهما كان الثمن. ففي مؤتمر قمة السلام الذي عُقد في حزيران/يونيه في سويسرا، اجتمع أكثر من 100 بلد ومنظمة دولية من جميع أنحاء العالم لإعادة تأكيد دعمها للحل السلمي القائم على القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وجدّد مؤتمر القمة التأكيد على الدعم الدولي الواسع النطاق لعملية السلام وعبّر عن إرادة سياسية قوية لحل التحديات الملموسة المتعلقة بالأمن الغذائي والنووي والأشخاص المحرومين من حريتهم والأشخاص المرحلين. ويردد البلاغ المشترك الصادر عن مؤتمر القمة رسالة مشتركة وردت في ما لا يعد ولا يحصى من البيانات المدلى بها في المجلس والقرارات السبعة التي اتخذتها الجمعية العامة، وهي أنه تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية مشتركة للعمل من أجل تعزيز سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا على أساس ميثاق الأمم المتحدة وبما يتماشى مع صيغة السلام الأوكرانية.

وفي الشهر الماضي، اتخذت الجمعية العامة القرار المعنون "أمان وأمن المرافق النووية في أوكرانيا، بما في ذلك محطة زابوريجيا للقوى النووية" (القرار 316/78). وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالمشاركة المستمرة لمجتمع الأمم المتحدة في العمل من أجل السلام في أوكرانيا، على النحو الذي يتضح من اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة الهامة. ومع ذلك، تستمر بلا هوادة هجمات روسيا الممنهجة والضارة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. لقد اختارت روسيا مرة أخرى استخدام إمدادات الطاقة وشحنات الطاقة الحيوية سلاحاً. وتشارك بلدان الشمال الأوروبي بحزم في النقطة 3 من صيغة السلام الأوكرانية المتعلقة بأمن الطاقة ونلتزم بدعم أوكرانيا في إعادة بناء بنيتها التحتية للطاقة. ونؤكد من جديد على أن الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية محظورة تماماً بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف فوراً. ومع وجود 14,6 مليون شخص في حاجة بالفعل إلى المساعدة الإنسانية في أوكرانيا، فإننا نواجه حقيقة قاسية مفادها أن السكان المدنيين سيواجهون تداعيات خطيرة خلال فصل الشتاء الذي

يقترب بسرعة ما لم توقف روسيا هجماتها على الفور ويُعاد بناء البنية التحتية للطاقة بسرعة.

في الختام، تؤكد دول الشمال الأوروبي من جديد على دعمنا الثابت للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك حرمة سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها. وندعو روسيا إلى وقف كل الأعمال العدائية وسحب القوات من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. وسنقف إلى جانب أوكرانيا طالما تطلب الأمر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة أوكرانيا بمناسبة عيد استقلالها الذي احتُفل به قبل بضعة أيام. وأقتبس كلام رئيس جمهورية بولندا، أندريه دودا، الذي قال خلال زيارته لكييف في ذلك اليوم:

”نحن هنا اليوم لنُظهر أن جيران أوكرانيا يقفون معها وأن أوكرانيا ليست وحدها وأننا لسنا خائفين“.

ينبغي للحرب التي تشنها روسيا أن تذكّرنا جميعاً بأن الاستقلال، الذي تعتبره العديد من مجتمعاتنا أمراً مفروغاً منه، لا يُمنح في واقع الأمر مجاناً ويجب الدفاع عنه أحياناً بتكلفة باهظة جداً.

ومن المؤسف عدم حدوث أي تقدم في المناقشة على الرغم من عقد المجلس عدداً كبيراً من الجلسات خلال العامين ونصف العام المنصرمين بسبب استمرار روسيا في حربها الهمجية وغير القانونية ضد أوكرانيا. والحقيقة القاسية هي أن موسكو لا تخطط لإيقافها عما قريب. إن الهجمات الجوية المكثفة الأخيرة بمئات الصواريخ والطائرات المسيّرة التي ضربت مواقع مختلفة في جميع أنحاء أوكرانيا تعطي صورة واضحة عن نوايا المعتدي.

وفي هذا السياق، أود أن أطلع الأعضاء على الانتهاكات المتكررة للمجال الجوي البولندي – وبالتالي للمجال الجوي لمنظمة حلف شمال الأطلسي – على إثر الهجمات الجوية الروسية، وهو ما تدينه بولندا بشدة. وقد شهدنا مؤخراً تكثيفاً كبيراً لهذه الأعمال. كما أنها تزعزع استقرار البيئة الأمنية الأوروبية وتشكل تهديداً للبنية التحتية والسكان المدنيين والنقل الجوي. ونحث روسيا على وقف هجماتها على البنية التحتية الحيوية ونناشد جميع الدول مضاعفة الجهود المبذولة لضمان أمن الطاقة في أوكرانيا، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة النووية. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، توفير الدفاع الجوي حول البنية التحتية الحيوية، وتوفير قطع الغيار ومولدات الطاقة، بالإضافة إلى زيادة صادرات الطاقة.

وتدين بولندا مرة أخرى بأشد العبارات الهجمات الشنيعة المستمرة ضد أوكرانيا. إن موسكو تبدي تجاهلاً تاماً للقانون الإنساني، مما يؤدي إلى سقوط آلاف الضحايا والإصابات في صفوف المدنيين.

وبشكل عام، يتناقض العدوان الروسي على أوكرانيا تناقضاً صارخاً مع جهودنا لبناء عالم ينعم بالاستقرار والسلام قائم على احترام المبادئ العالمية والقانون الدولي، وفي صميمه ميثاق الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان ألا يساور المجتمع الدولي أي شك في أن موسكو تهدف إلى استبدال هذا المفهوم النبيل ببديل تكون فيه القوة العسكرية المطلقة هي المبدأ الأساسي في العلاقات بين الدول. هذا النهج في العلاقات الدولية ليس مقبولاً وينبغي ألا يكون مقبولاً على الإطلاق. ونريد أيضاً أن نسلّط الضوء على التداعيات الأوسع نطاقاً لأعمال موسكو التي تسهم في انعدام الاستقرار الاقتصادي وتهدد أمن أوروبا ومناطق أخرى في العالم على السواء.

إن لأوكرانيا كل الحق في الدفاع عن نفسها وحماية مواطنيها وسيادتها، مع اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما يتوافق مع القانون الدولي. إن من واجبنا المشترك أن ندعم ضحية العدوان في الدفاع عن حقوقها الأساسية النابعة من ميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الظروف الراهنة، ينبغي رفض أي إغراء باللجوء إلى سياسة الاسترضاء بشكل حاسم. ولن يؤدي تجميد النزاع إلى تحقيق سلام دائم في أوكرانيا لأن روسيا ستستغل فترة الهدنة لإعادة تنظيم صفوفها لشن هجوم آخر. ويجب إدانة الأعمال غير القانونية المستمرة وليس مكافأتها. ولا توجد سوى طريقة واحدة لإنهاء هذا النزاع: يجب أن تسحب روسيا قواتها من أوكرانيا وتوقف العدوان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد إلجيس (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب المجلس بالنيابة عن دول بحر البلطيق الثلاث، وهي إستونيا وليتوانيا وبلدي لاتفيا. ونؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي.

ونشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على الإحاطة.

هاجمت روسيا مرة أخرى المدن الأوكرانية والشعب الأوكراني. ففي يوم الاثنين 26 آب/أغسطس، أطلقت روسيا 127 صاروخاً و 109 طائرات مسيّرة مقاتلة من طراز "شاهد". كما أن الهجمات التي وقعت مباشرةً عقب عيد استقلال أوكرانيا في نهاية الأسبوع المنصرم وضعت معظم أنحاء البلد تحت الضغط لمدة ثماني ساعات. ويُقدّر أن هذا الهجوم هو أكبر هجوم جوي روسي منذ بداية الغزو الشامل في عام 2022 باستهدافه العاصمة الأوكرانية كييف ومدن لفيف وأوديسا وخاركيف وزابوريجيا وغيرها. وتعمّدت روسيا مراراً وتكراراً استهداف البنية التحتية المدنية والحيوية من مبان سكنية ومستشفيات ومرافق الغاز ومحطات الطاقة الكهربائية، بما في ذلك محاولة فاشلة لتدمير سد محطة كييف للطاقة الكهرمائية. إن البنية التحتية للطاقة مهمة جداً لإمداد السكان بالخدمات الأساسية في منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم.

وفي 14 آب/أغسطس، توفي عاملان في المجال الإنساني في أحد مستشفيات خيرسون بعد إصابتهما جراء القصف الروسي. وفي الأسبوع الماضي، هاجمت القوات الروسية فندقاً في مدينة كراماتورسك، مما أسفر عن مقتل أحد موظفي وكالة رويترز وإصابة أربعة صحفيين دوليين آخرين، من بينهم صحفي من لاتفيا. إنها انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وتدين دول بحر البلطيق بشدة الأعمال الإجرامية التي تقوم بها روسيا في خضم الحرب العدوانية الشاملة غير القانونية ودون سابق استفزاز التي تشنها روسيا على أوكرانيا. وندعو المعتدي إلى أن يسحب فوراً وبالكامل ودون قيد أو شرط جميع قواته ومعداته العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. كما ندعو بيلاروس وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف مساعدتها لروسيا في حربها الوحشية ضد أوكرانيا. لقد حشدت القوات المسلحة البيلاروسية كمية كبيرة من الأصول العسكرية على طول الحدود مع أوكرانيا، وهو تصعيد غير مبرر. وتؤيد دول البلطيق دعوة أوكرانيا لسحب القوات البيلاروسية من حدود دولة أوكرانيا. ولا نزال على استعداد للحد على نحو أكبر من قدرة روسيا على شن الحرب ونحث جميع البلدان على عدم تقديم أي دعم مادي أو غيره من أشكال الدعم للحرب العدوانية الروسية.

ويجب مساءلة روسيا وقادتها عن جريمة العدوان عن طريق محكمة دولية تحظى بدعم وشرعية واسعين. ونؤيد بالكامل أن ينفذ المجتمع الدولي الأمر الملزم الصادر عن محكمة العدل الدولية بوقف الهجوم العسكري الذي تشنه روسيا على أوكرانيا ومذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق كبار القادة السياسيين والعسكريين الروس، ونحث على ذلك.

وتؤيد دول بحر البلطيق مبادرة أوكرانيا من أجل السلام ونشجع غيرنا من الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إليها. ونرحب بنتائج مؤتمر قمة السلام المعقود في سويسرا في شهر حزيران/يونيه ونشجع جميع البلدان على مواصلة دعم السلام على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً على أن دول بحر البلطيق تؤيد بقوة ممارسة أوكرانيا لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس وأعيد التأكيد على تضامننا الكامل مع أوكرانيا في استعادة سلامتها الإقليمية وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

رُفِعَت الجلسة الساعة 17/00.